الاقتصادية

الخالد: "نفط الكويت" تسيطر على حريق محدود

■ قالت مؤسسة البترول الكويتية ان شركة نفط الكويت التابعة لها سيطرت صباح امس على حريق محدود دون وقوع خسائر بشرية او تأثير على الانتاج.واوضح المتحدث الرسمي للقطاع النفطي العضو المنتدب للعلاقات الحكومية والبرلمانية والعلاقات العامة والاعلام في مؤسسة البترول الكويتية الشيخ طلال الخالد الصباح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان شركة نفط الكويت تمكنت من اطفاء "حريق محدود جدا" اندلع في احد السخانات التابعة لـ (مركز تجميع النفط 27) غربي الكويت.

وذكر الشيخ طلال الخالد ان الحريق وقع حوالي الساعة العاشرة والنصف من صباح امس الجمعة، مشيرا الى ان العاملين في المركز نجحوا في اطفاء الحريق بسرعة وذلك باستخدام معدات الاطفاء الموجودة في المركز كما تم عزل السخان على الفور واعادة عمليات مركز التجميع الى وضعها المعتاد.واضاف الشيخ طلال ان الحادث لم يسفر عن اي اضرار بشرية كما لم يؤثر على عمليات الشركة موضحا انه جار التحقيق لمعرفة أسبابه.

"سينغ تل" تساهم في تمويل صفقة "زين" في أفريقيا

■ سنغافورة - رويترز: قالت شركة اتصالات سنغافورة (سينغ تل) إنها قد تساهم في تمويل صفقة شراء شركة "بهارتي ارتيل" الأصول الأفريقية لشركة "زين" بقيمة 9 مليارات دولار. وأوضح المدير التنفيذي لشركة "سينغ تل"، التي تمتلك 32 في المئة من شركة بهارتي، ليم تشيوان بوه، أن تمويل صفقة الاستحواذ سيتم عن طريق الاقتراض، وليس هناك حاجة لضخ الاموال مباشرة إلى ودحتها الهندية.

واضاف أنه "بطريقة أو بأخرى سنكون جزءا من التمويل، ونحن من المساهمين الكبار جدا في بهارتي"، لافتا إلى انه "ليس هناك قرار إلزامي بإنفاق الاموال للحفاظ على حصتنا في الشركة". ولدى "بهارتي" و"سينغ تل" طموحات مشتركة لدخول السوق الأفريقية سريعة النمو بعد تواجدهما في أسواق اتصالات مشبعة مثل سنغافورة واستراليا.

ومن المعروف ان "سينغ تل"، اكبر شركة الاتصالات في جنوب شرق آسيا، مملوكة بنسبة 54 في المئة من شركة تيماسيك الحكومية. وانفقت الشركة 18 مليار دولار في السنوات الأخيرة لشراء حصص في أسواق الاتصالات سريعة النمو مثل اندونيسيا والهند.

أشار إلى عودة ارتفاع أسعار النفط واقترابها من أعلى مستوياتها

"الوطني": فائض الموازنة الحالية سيصل إلى 7,1 مليار دينار

■ سعر الخام الكويتي ارتفع من 67,9 دولار للبرميل في فبراير إلى 75 دولاراً في مارس

■ توقعات بتعافي الطلب خلال 2010 ... وإنتاج أوبك يواصل الارتفاع رغم ثبات حصص الإنتاج

■ أسعار الخامات المرجعية تقترب من حدود 80 دولاراً للبرميل ... والفارق مع العقود المستقبلية يتقلص

■ قال بنك الكويت الوطني في موجزه الاقتصادي الاخير حول اسواق النفط وتطورات الموازنة الكويتية، انه مع اقتراب انتهاء السنة المالية 2010/2009 يتبين ان متوسط سعر برميل الخام الكويتي يتجه الى حدود 69 دولاراً، منخفضا بما نسبته 13 في المئة عن مستواه قبل عام، لكنه يبقى تقريبا ضعف مستواه المقدر في الموازنة الحكومية والبالغ 35 دولارا.

ورأى "الوطني" ان فائضا ضخما جديدا يبدو بات مضمونا الى حد بعيد. وفي حال جاءت المصروفات الفعلية ادنى بما نسبته 5 في المئة الى 10 في المئة من تلك المقدرة في الموازنة، كما يتوقع، فقد يتراوح الفائض بين 6,2 مليار دينار و7,1 مليار دينار، وذلك قبل استقطاع 10 في المئة من إجمالي الإيرادات إلى صندوق الأجيال المقبلة. وقد يكون هذا ثاني او ثالث اكبر فائض في تاريخ الكويت، ويعادل ما نسبته 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2009.

أما بالنسبة للسنة المالية 2011/2010 فرأى "الوطني" ان الاحتمالات أوسع، إذ سيتراوح متوسط سعر برميل الخام الكويتي بين 61 دولارا و80 دولاراً وبالتالي، قد تأتي الإيرادات الإجمالية أدنى من تلك المتوقعة للسنة المالية الحالية بنسبة 20 في المئة أو أعلى منها بنسبة 11 في المئة. لكن حسب مسودة الموازنة، يفترض ان ترتفع المصروفات الحكومية في السنة المالية المقبلة بواقع 33 في المئة عن مستواها في موازنة العام الحالي، والذي يعود في جزء منه إلى حصة السنة المقبلة من مصروفات خطة التنمية التي ستمتد لاربع سنوات والبالغة 31 مليار دينار. ومن شأن هذه الخطة ان توفر دعما كبيرا للاقتصاد. وبينما تقدر الحكومة عجزا بقيمة 6,4 مليار دينار في موازنة السنة المالية المقبلة (قبل استقطاع حصة صندوق احتياطي الأجيال المقبلة)، على أساس سعر متحفظ لبرميل الخام الكويتي يبلغ 43 دولارا للبرميل، إلا انه وفقا لسيناريوهات الوطني، فقد تحقق الموازنة فائضا ملحوظا.

واشار "الوطني" إلى ان أسعار النفط تعافت وعوضت معظم خسائرها بعد تراجعها الحاد في النصف الثاني من شهر يناير الماضي. فقد ارتفع سعر برميل الخام الكويتي من مستواه المنخفض البالغ 67,9 دولار للبرميل الذي سجله بداية شهر فبراير، إلى 75 دولارا في بداية شهر مارس الجاري، ليقترب بذلك من المستوى الأعلى له في 15 شهرا عند 80,3 دولار للبرميل والذي سجله في منتصف يناير. ويعزى هذا الارتفاع في أسعار النفط، في جانب منه، إلى عوامل تحفيزية، إذ يبدو ان المتداولين غير راغبين في دفع أسعار النفط إلى الانخفاض كثيرا دون نطاق 70-80 دولارا للبرميل. كذلك، قد يعكس ارتفاع الأسعار القلق المتزايد الذي يلف التطلعات حول بعض العملات الرئيسية والسندات الحكومية- التي أشعلتها المخاوف من تعثر اليونان في سداد مديونيتها- ما حض المستثمرين على التحول إلى الأصول "الحقيقية"، ومن ضمنها النفط الخام. كما يرد بعض المحللين هذا الارتفاع إلى قرب حلول موسم الربيع الذي تقوم فيه مصافي التكرير في الولايات المتحدة ببناء مخزوناتها، إلى جانب ارتفاع الطلب على الوقود النظيف، الأعلى كلفة.

ولاحظ "الوطني" ان أسعار الخامات المرجعية العالمية شهدت ارتفاعا ملحوظا في النصف الثاني من شهر فبراير. إذ عاد سعر مزيج غرب تكساس فوق مستوى 80 دولارا للبرميل في بداية شهر مارس، غير متأثر بارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي والمعلومات التي تشير إلى ارتفاع مستوى المخزنات الأميركية من الخام. وفي الوقت نفسه، شهد سعر مزيج برنت مسارا أكثر تقلبا قبل ان يقفل شهر فبراير الماضي عند 76,1 دولار للبرميل، مرتفعا 9 في المئة من أدنى مستوى له في الأونة الأخيرة.

وكما كانت عليه الحال في الأشهر الأخيرة، واصل الفارق بين الأسعار الفورية وأسعار العقود المستقبلية تراجعه، بعدما وصل منذ عام إلى 30 دولارا للبرميل للعقود التي تستحق بنهاية العام 2012. ويرى بعض المحللين ان الأسعار الفورية قد تعود خلال الأشهر المقبلة وتتجاوز أسعار العقود التي تستحق في الآجل القريب، الأمر الذي يعطي إشارة إلى تصاعد حالة التوازن في الأسواق. كما يشير أيضا، في نظر متداولي العقود الآجلة على الأقل، إلى أن أسعار النفط الحالية قد تشهد استقرارا في المدى المتوسط.

ورأى "الوطني" أن توجهات الأسعار الأخيرة تدعم توقعات المحللين بأن يشهد الطلب العالمي على النفط تعافيا قويا خلال 2010. ويتمثل أحد العوامل بطول فترة الطقس البارد في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، ما عزز الطلب على وقود التدفئة. وللشهر الثالث على التوالي، قام مركز دراسات الطاقة الدولية بمراجعة توقعاته للطلب على النفط للعام 2010، ليصبح حجم الزيادة المتوقعة في هذا الطلب نحو 1,3 مليون برميل يوميا، أي بما نسبته 1,7 في المئة، بعدما كان يتوقع نموا في الطلب بمقدار 1,2 مليون برميل يوميا قبل شهر. لكن المركز يشدد على ان نسبة التغير في الطلب على النفط مقارنة مع 2009 ستواصل التباطؤ خلال العام الحالي، مع تقلص تأثير الضعف الحاد الذي شهده الطلب على النفط بداية العام الماضي عند المقارنة على أساس سنوي. وعلى نحو مماثل، رفعت وكالة الطاقة الدولية معدل النمو المتوقع للطلب على النفط- المتقلل أصلا- من 1,4 مليون برميل يوميا (1,7 في المئة) إلى 1,6 مليون برميل يوميا (1,8 في المئة)، ويعزى ذلك إلى التطلعات الإيجابية لصندوق النقد الدولي حول نمو الاقتصاد العالمي. وهذا التوقع يأخذ بعين الاعتبار تعافيا أبطأ في إنتاج النفط من داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والذي قد يعزى في جانب منه إلى ارتفاع المنافسة من جانب الغاز الطبيعي الأرخص خلال هذا العام.

وحسب البيانات الصادرة عن أوبك، فإن إنتاج المنظمة من النفط الخام- باستثناء العراق- ارتفع في يناير الماضي بمقدار 148 ألف برميل يوميا ليبلغ 26,799 مليون برميل يوميا. وبذلك، يكون الإنتاج قد ارتفع بنحو 1,1 مليون برميل يوميا منذ شهر مارس من العام الماضي عندما سجل أدنى مستوى له. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تسارعت وتيرة الارتفاع في يناير، لتكون الأكبر حجما منذ شهر مايو. وعلى الرغم من ترامع إنتاج نيجيريا بشكل ملحوظ بمقدار 124 ألف برميل يوميا، إلا ان ارتفاع إنتاج انغولا وفنزويلا بمقدار 133 ألف برميل يوميا و105 الاف برميل يوميا، على التوالي، قد عوضا ترامع الإنتاج النيجيري. وفي حال استمر عند مستواه الحالي خلال العام، فسيكون إنتاج أوبك بنهاية 2010 أعلى بنحو 572 ألف برميل يوميا مقارنة مع 2009. بالإضافة إلى ذلك، تتوقع المنظمة ان يرتفع إنتاج أعضائها من الغاز الطبيعي المسال بواقع 0,5 مليون برميل يوميا، أي بزيادة نسبتها 10 في المئة. ويلاحظ ان هذا الارتفاع الضخم في إنتاج أوبك قد حدث من دون أي تغير رسمي في حصص إنتاج الدول الأعضاء.

واوضح "الوطني" انه على الرغم من الدعم الكبير الذي يبدو ان أسعار النفط تحظاه قرب مستوياتها الحالية، فإن احتمال أن يشهد العرض نموا ملحوظا هذا العام مازال يترك مجالا أمام ضعف الأسعار في وقت لاحق. إذ حتى لو أبقت أوبك إنتاجها من دون تغيير عند مستوياته الحالية، فإن نمو إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال والارتفاع المتوقع بمقدار 0,3 مليون برميل يوميا في الإنتاج من خارج أوبك قد يرفعا إجمالي العرض بنحو 1,3 مليون برميل يوميا في 2010- أي قريبا من حجم الارتفاع في الطلب على النفط الذي يتوقعه مركز دراسات الطاقة الدولية. لكن مع ارتفاع الطلب فقط من مستواه الضعيف في العام الماضي، فقد يبقى مستوى تغطية المخزونات مرتفعا، ما من شأنه أن يدفع الأسعار إلى الانخفاض مجددا بحلول منتصف العام. وفي ظل هكذا سيناريو، رأى الوطني أن سعر برميل الخام الكويتي قد ينخفض بشكل تدريجي في النصف الثاني من العام الحالي، ليبلغ نحو 60 دولارا بحلول الربع الأول من العام 2011.

كما أشار موجز "الوطني" إلى أن ارتفاع الإنتاج من خارج أوبك بشكل إضافي قد يدفع الأسعار إلى الانخفاض أكثر. فالمشاريع النفطية الضخمة في البرازيل والولايات المتحدة وكندا وغانا واستراليا يفترض أن تبدأ جميعها بالانتاج هذا العام. وفي حال أضافت هذه المشاريع 0,2 مليون برميل يوميا في 2010، فإن حجم النمو في الإنتاج من خارج أوبك سيرتفع إلى 0,5 مليون برميل يوميا. وبالتالي قد يأتي الانخفاض في الأسعار في النصف الثاني من العام الحالي أكثر حدة. وفي هذه الحال، رأى الوطني أن سعر برميل الخام الكويتي قد يتراجع إلى 64 دولارا في الربع الثالث من العام، قبل أن يتراوح بين 50 دولارا و55 دولارا مع بداية العام المقبل. لكن في حال قامت أوبك بسحب بعض إمداداتها من السوق استجابة لذلك، فذلك من شأنه أن يخفف من الضغوط على الأسعار.

تقديرات الميزانية للسنتين الماليتين 2009 ـ 2010 و2010 ـ 2011

	السنة المالية 2009 ـ 2010		السنة المالية 2010 ـ 2011			
البيان	الميزانية المعتمدة	السعر المتوسط	مشروع الميزانية	السعر الادنى	السعر المتوسط	السعر الاعلى
سعر النفط ($للبرميل)	35,0	68,6	43,0	61,0	65,7	79,8
جملة الايرادات	8,075	17,880	9,719	14,430	16,177	19,704
الايرادات النفطية	6,925	16,730	8,617	13,328	15,075	18,602
الايرادات غير النفطية	1,150	1,150	1,102	1,102	1,102	1,102
جملة المصروفات (تقديرات الميزانية)	12,116	12,116	16,162	16,162	16,162	16,162
الفائض (العجز)	4,041	5,764	6,443	1,732	15	3,542
بعد استقطاع احتياطي الاجيال القادمة	4,849	3,976	7,415	3,175	1,602	1,572
جملة المصروفات (تقديرات الوطني)	-	11,207	-	15,354	14,950	14,546
الفائض (العجز) وفق تقديرات الوطني	-	6,672	-	924	1,228	5,158
بعد استقطاع احتياطي الاجيال القادمة	-	4,884	-	2,367	390	3,188

ضمن المرحلة النهائية لخطة اعادة الهيكلة

"دار الاستثمار" بدأت تطبيق الحماية القانونية للانضمام لقانون الاستقرار

■ اعلنت شركة دار الاستثمار امس عن بدء تطبيق عملية الحماية القانونية وذلك وفق بنود قانون تعزيز الاستقرار المالي في الكويت.

بعد عقد سلسلة من الاجتماعات مع اللجنة التنسيقية وبحضور البنوك والمستثمرين في كل من الكويت، ودبي ولندن حيث تم إعلامهم بخيار الانضمام إلى قانون تعزيز الاستقرار المالي في دولة الكويت، وكيفية إيجاد الحماية القانونية تحت مظلة قانون تعزيز الاستقرار المالي ، تقدمت شركة دار الاستثمار بطلب إلى الدائرة المختصة في محكمة الاستئناف في دولة الكويت لتوفير إجراءات الحماية القانونية لتنفيذ خطة إعادة الهيكلة والتي لاقت دعم الغالبية العظمى من البنوك والمستثمرين.

وقد تمت الموافقة على بنود خطة إعادة الهيكلة المقترحة من قبل ما يزيد عن 80 في المئة من البنوك والمستثمرين ماعدا فئة بسيطة من المستثمرين والتي لا تزال ترفض الخطة مع العلم بأن تطبيق خطة إعادة الهيكلة ينص على إيفاء دار الاستثمار لكامل مستحقاتها المالية لجميع البنوك والمستثمرين حيث ان قرار الانضمام إلى قانون تعزيز الاستقرار المالي يوفر الضمانات القانونية التي تسعى لها شركة دار الاستثمار واللجنة التنسيقية في سبيل تطبيق خطة إعادة الهيكلة التوافقية في ظل وجود معارضة من قبل الاقلية من المستثمرين والتي قد تعيق عملية تطبيق خطة إعادة الهيكلة.

إن خيار انضمام دار الاستثمار إلى قانون تعزيز الاستقرار المالي جاء بعد أن وافق عليه مجلس إدارة الشركة بالإجماع، لن يؤثر على الوضع القانوني والتشغيلي للشركة من ناحية النشاط التجاري، حيث ستواصل شركة دار الاستثمار اعمالها باعتبارها شركة استثمارية ذو مخفظة تضم أصول تشغيلية ذو قيمة مضافة تعمل في مختلف القطاعات والأسواق. إن دار الاستثمار في غنى عن أي مساعدة مالية للإيفاء بالتزاماتها المالية، بل تسعى إلى توفير الإطار القانوني لتطبيق خطة إعادة الهيكلة.

انخفاض أصول الاستثمارات كبد الشركة خسائر بـ 2,6 مليون دينار رغم الأرباح التشغيلية القياسية

الفرحان: "الوطنية لمواد البناء" بصدد إنشاء مصنع طابوق في عمان بكلفة 10 ملايين دولار

كتب - محمود شندي:

■ قال المدير العام لشركة الصناعات الوطنية لمواد البناء سعود الفرحان ان الشركة بصدد انشاء مصنع للطابوق الابيض في مسقط في سلطنة عمان بكلفة 10 ملايين دولار بطاقة انتاجية 500 متر مكعب يوميا مشيرا الى ان الشركة تنتظر موافقة الدولة لتخصيص الارض من اجل بدء الاعمال الانشائية للمشروع.

واضاف الفرحان في تصريح لـ "السياسة": ان الخسائر التي تكبدتها الشركة خلال 2009 والبالغة 2,6 مليون دينار جاءت نتيجة انخفاض اصول بعض استثماراتها في شركات تابعة وبالتالي فان الخسائر التي منيت بها الشركة لم تكن تشغيلية مشيرا الى ان الشركة نجحت خلال 2009 من تحقيق ارباح تشغيلية قياسية لم تحققها منذ بداية تاسيسها حيث بلغت 10 ملايين دينار بعد خصم جميع المخصصات.

واوضح الفرحان ان نتائج الشركة في الربع الاول من 2010 ستكون مماثلة بالارباح نتيجة النتائج الايجابية التي حققتها خلال شهري يناير وفبراير مشيرا الى ان الشركة تمتلك السيولة الكافية التي تمكنها من تنفيذ مشاريع توسعية.

واضاف الفرحان ان الشركة تدرس الكثير من المشاريع الصناعية في كل من مصر والاردن وليبيا مشيرا الى ان الشركة نجحت في تشغيل مصنعها المتخصص في صناعة الطابوق في الرياض بكامل طاقته الانتاجية البالغة 50 متر مكعب يوميا حيث بلغ كلفة المصنع 20 مليون دولار كما بدات اخيرا بالفعل في التشغيل التجريبي لمصنعها في جدة والبالغ كلفته 20 مليون دينار.

وحول مستقبل بورصة الكويت قال الفرحان ان نتائج البنك الوطني وبيت التمويل الكويتي عززت من نشاط البورصة خلال الفترة الماضية الا ان المحك الرئيسي لاداء البورصة خلال الفترة المقبلة سيكون صفقة زين والتي من المتوقع ان تقود السوق الى مستويات سعرية جديدة واضاف الفرحان ان نتائج الشركات في 2009 ستكون محددا رئيسيا لمستقبل الشركات خصوصا الاستثمارية التي من المتوقع ان تتعرض بعضها الى الافلاس موضحا ان مشكلة السوق تكمن في عدم وجود قوانين منظمة لافلاس الشركات على اعتبار انها ظاهرة لم تحدث من قبل.

■ سعود الفرحان

"المال الإسلامي" تكتتب بـ320 مليون سهم في إصدار الإثمار "البحريني"

■ اعلن بنك الإثمار اول من امس، عن طرح إصدار الحقوق لمضاعفة رأس مال البنك من 200 مليون إلى 400 مليون دولار اميركي، كشف مصدر مطلع لـ"الشرق الاوسط" ان مجموعة دار المال الإسلامي ستغطي 40 في المئة من هذا الطرح، عبر اكتتابها بـ320 مليون سهم بقيمة 80 مليون دولار اميركي. وبهذا الاكتتاب في إصدار الحقوق الذي سيطرحه بنك الإثمار، ستحافظ مجموعة دار المال الإسلامي على نسبة تملكها في البنك الإسلامي، والبالغة نحو 40 في المئة من إجمالي رأس المال.

وبحسب مصدر مسؤول في دار المال الإسلامي تحدث لـ"الشرق الاوسط" هاتفيا فإن المجموعة لا تزال تعتبر الاستثمار في بنك الإثمار "مجديا، ونعتقد ان البنك مقبل على مرحلة جديدة بعد زيادة رأسماله في المرحلة المقبلة".

وعلى الرغم من ان سعر إصدار السهم يبلغ 0,25 دولار اميركي، وهو أقل من سعر السهم الحالي البالغ نحو 0,20 دولار (أغلق اول من امس مرتفعا 5,4 في المئة)، فإن المصدر المسؤول في مجموعة دار المال الإسلامي اكد انه لا يعتبر سعر الاكتتاب مرتفعا، مضيفا "كيف لنا ان نجد كمية هذه الأسهم التي نطلبها بهذا السعر، في ظل ان التداول على أسهم البنك يتراوح في فئات مئات الألوف، بينما نجد لدينا حاليا فرصة لشراء 320 مليون سهم، وهو أمر مستحيل ان يتوافر لنا عبر التداول اليومي للسهم؟". ووفقا للمصدر فإن مجموعة دار المال الإسلامي تعتبر هذا الطرح وبهذه الأسعار "فرصة للمستثمرين طويلي المدى، ونحن نبحث عن مثل هذه الفرص التي ربما لن تتكرر".

واكد المصدر ان بنك الإثمار يعد دمجه بنك التنمية وتحويله الى بنك تجاري "اصبح بنكا واعدا، وسوف تكون هناك فرص مستقبلية تثبت توجهنا وخطوتنا الاستراتيجية هذه". بنك الإثمار الذي سيبدأ طرحه في حقوق الأولوية (للمساهمين الحاليين) بدءا من 16 من الشهر الحالي، قال ان هذا الطرح "سيساعد على تمويل العمليات التوسعية المخطط لها في العمليات"، موضحا ان إصدار الحقوق "هو جزء من المبادرات الهادفة إلى زيادة رأس المال بمبلغ يصل إلى 400 مليون دولار، والتي تتضمن أيضا صكوكا إلزامية التحويل إلى أسهم".

وتعتبر دار المال الإسلامي اكبر مساهم منفرد في بنك الإثمار، حيث تبلغ حصتها في رأس المال نحو 40 في المئة، في حين ان بنك الإثمار قام بدوره بشراء 60 في المئة من أسهم بنك الشامل البحريني عام 2007، لكنه قام بشراء النسبة المتبقية وهي 40 في المئة في وقت لاحق، ليمتلك المصرف بالكامل. كما زاد بنك الإثمار استثماراته في شركة "التضامن"، وهي الشركة التي تقوم بتوفير منتجات التكافل في الخليج وذلك من خلال بنك التاجير.

واضاف بنك الإثمار إنه حصل على خطاب عدم ممانعة من مصرف البحرين المركزي، يفيد بعدم الممانعة في استخدام نشرة الإصدار للاكتتاب المقترح. وبحسب البيانات المالية للبنك خلال الأربعة أعوام الماضية، فقد انخفض إجمالي الدخل من 124 مليون دولار في عام 2006 إلى 106 ملايين دولار في العام الماضي 2009، كما سجل البنك العام الماضي خسائر بلغت 233 مليون دولار مقابل أرباح 85 مليونا في 2008 و188 مليونا في 2007.

وقال الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة بنك الإثمار محمد حسين، في أعقاب الموافقة الرسمية التي حصل عليها البنك من الجهات الرقابية لإصدار الحقوق "إن طرحنا لإصدار الحقوق يعد فرصة فريدة للمساهمين الحاليين المتطلعين إلى تعزيز حصتهم في (الإثمار)، كما أنه خطوة مهمة جدا تأتي قبيل عملية إعادة التنظيم المتوقعة قريبا مع مصرف الشامل وخطط التوسع التي سنشرع في تنفيذها". وتابع حسين "جاء قرارنا بطرح هذا الحجم لإصدار الحقوق بعد النظر بعناية تامة في مختلف العوامل، بما في ذلك خطط البنك لإعادة التنظيم، وستراتيجية الأعمال طويلة الأمد والتي حظيت بموافقة مجلس الإدارة. وسيستخدم رأس المال الناتج عن هذا الطرح بشكل أساسي في تنفيذ إهدافنا الستراتيجية الفورية".